سبل مكافحة الهجرة غير الشرعية بالجزائر*

باخـــويا دريس
كلية الحقوق والعلوم السياسية،
جامعـــة أدرار.

BAKHOUYA Dris
Faculté de Droit et des Sciences Politiques
Université d'Adrar

ملخص

لقد كان لتباين مستويات التنمية بين مختلف دول العالم أثراً كبيراً في ازدياد أعداد المهاجرين غير الشرعيين من سنة لأخرى.

فالجزائر وكغيرها من الدول التي تعاني من آثار هذه الظاهرة رصدت إمكانات مادية وبشرية ضخمة في إطار محاربة الهجرة غير الشرعية، خاصة وأنّ هذه الظاهرة أخذت أبعاداً خطيرة نتيجة للإنعكاسات السلبية الإجتماعية، الصحية، السياسية والأمنية، والإقتصادية المترتبة عنها، وهو ما جعلها تصنّف في المرتبة الثانية في خطورتها بعد ظاهرة الإرهاب، والتي أثبتت التجارب العملية استحالة القضاء عليها إلاّ من خلال التنسيق والتعاون وتقارب الرؤى بين مختلف الدول المعنية بالظاهرة، سواء كانت دول مصدر، أو عبور أو دولة مستقبلة.

الكلمات الدالة

هجرة غير شرعية، الجريمة المنظمة، حق اللجوء، التداعيات الأمنية، آليات المكافحة.

Anti illegal immigration Mechanisms in Algeria.

Summry

Results in varying levels of development between different countries of the world have a significant impact in increasing numbers of illegal immigrants from one year to another.

Algeria and like other countries that suffer from the effects of this phenomenon، spotted the potential of the material and human huge in the context of the fight

* تمّ استلام المقال بتاريخ 2014/04/06 وتمّ تحكيمه بتاريخ2014/05/12 وقُبل للنّشر بتاريخ 2015/05/03.

against illegal immigration، especially since this phenomenon took serious proportions as a result of the implications of the negative social، health، political، security، and economic consequences of them ، which make them classified in second place in danger after the phenomenon of terrorism ، which proved the impossibility of practical experiments eliminated only through coordination، cooperation and convergence between different visions of the States concerned phenomenon ، whether the source countries، transit or receiving state.

Keywords
illegal immigration، Organized crime، asylum، Security implications، control mechanism.

Résumé
Le niveau du développement des pays du monde a un impact considérable sur le phénomène migratoire.
L'Algérie, et à l'instar des autres Etats ayant été touchés par ce fléau, a mis en œuvre d'importants moyens humains et matériels pour y faire face. Vu la croissance fulgurante de ce phénomène, ses conséquences (négatives) au plan social, économique, sanitaire, politique et sécuritaire, ont été déterminantes pour le classer au 2e rang après le terrorisme. Le fléau, ne peut être éradiqué que par des procédés novateurs et efficaces tels que la coopération et la concertation entre les pays concernés (pays exportateurs, de transite et d'accueil).

Mots-clés
Immigration illégale, le crime organisé, des implications de sécurité, mécanisme de contrôle.

مقدمـــة

تعد ظاهرة الهجرة غير الشرعية من أخطر الظواهر التي تثير قلق عدد كبير من الدول، نظراً للأضرار المترتبة عنها سواء كانت دول مصدر لقوافل المهاجرين السريين، أو دولة عبور أم دولة مستقبلة.

وتعدّ دول شمال افريقيا عموماً والجزائر على وجه الخصوص من أكثر الدول التي تولي اهتماماً بالغاً بالظاهرة؛ نظراً لكونها تشكّل ممراً ومنفذاً حيوياً لقوافل المهاجرين غير الشرعيين الأفارقة باتجاه الدول الأروبية من جهة؛ ونظراً لكونها مصدراً لهذه القوافل كذلك من جهة أخرى.

من جانب آخر يعتبر تردّي الأوضاع الإقتصادية والأمنية السبب الرئيس لظاهرة الهجرة غير الشرعية، خاصة بالدول الإفريقية التي تعاني من أوضاع أمنية متردية واقتصاديات

متدهورة، أدّت إلى جعل افريقيا من أولى القارات في العالم مصدراً لقوافل المهاجرين غير الشرعيين.

انطلاقاً من الأهمية المذكورة سنجيب في هذه الورقة البحثية عن إشكالية محورية تتمثل في:

- **ما السبل الكفيلة بمكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية ؟**

وفي سبيل الإجابة عن الإشكالية المذكورة اعتمدنا منهجاً تحليلياً وصفياً يتم من خلاله تحليل الظاهرة والأسباب الكامنة وراء انتشارها، والظواهر الإجرامية المنظمة المترتبة عنها وآليات الحدّ منها.

لذلك تم تقسيم الدراسة إلى مبحثين، يتم التطرق في المبحث الأول للإطار المفاهيمي لظاهرة الهجرة غير الشرعية، وذلك من خلال مطالب ثلاثة، يتم التعرض لمفهوم الظاهرة في المطلب الأول، ثم للعلاقة بين حق اللجوء وظاهرة الهجرة في المطلب الثاني، على نحو يمكننا من التعرف على دوافع الهجرة غير الشرعية في المطلب الثالث.

أما المبحث الثاني فيتم فيه التطرق لآثار الهجرة غير الشرعية وسبل مكافحتها، من خلال ثلاثة مطالب كذلك، يتم التطرق في الأول لآثار الهجرة غير الشرعية، ثم للجرائم المترتبة عن هذه الظاهرة في المطلب الثاني، على نحو يمكّن من رصد سبل التصدي لهذه الظاهرة في المطلب الثالث.

المبحث الأول/ الإطار المفاهيمي لظاهرة الهجرة غير الشرعية

تتعدد دلالات الهجرة غير الشرعية بين هجرة سرية، هجرة غير مشروعة، وهجرة غير قانونية، ولئن اتفقت في مضمونها على الإنتقال من منطقة لأخرى، إلاّ أنّ تعدد دلالاتها يرجع للصعوبات المتعلقة بتحديد مفهومها من حيث المسافة التي يقطعها المهاجر والمدة التي يقضيها خارج مكان إقامته، والهدف من الإنتقال.

ونظراً لتعدد دلالات الهجرة غير الشرعية تبعاً للمحددات المذكورة، توجب تحديد مفهوم ظاهرة الهجرة غير الشرعية (المطلب الأول)، على نحو يمكّن من توضيح العلاقة بين ظاهرة اللجوء والهجرة (المطلب الثاني)، لنصل في نهاية المبحث لتحديد دوافع الهجرة غير الشرعية (المطلب الثالث).

المطلب الأول/ مفهوم ظاهرة الهجرة غير الشرعية

سنتطرق لمفهوم الهجرة غير الشرعية في اللغة (الفرع الأول)، ثم لمفهومها في القانون (الفرع الثاني).

الفرع الأول/ الهجرة غير الشرعية في اللغة

هَاجَرَ : تَرَكَ وطنه، أو الإغتراب والخروج من أرض إلى أخرى سعياً وراء الرزق[1]. وفي التنزيل العزيز: سورة الحشر آية 9 "وَالَّذِينَ تَبَوَّءُو الدَّارَ وَالإِيمَانَ مِنْ قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ**هَاجَرَ** إِلَيْهِمْ"[2]. و**هَاجَرَ** مِن مكان كذا، أَو عنه: تَرَكَهُ وخَرَجَ منه إِلى غيره، و**هَاجَرَ** القومَ: هَجَرَهُم وانتقل إِلى آخرين.

أما مصطلح **Migration** أي يهاجر، مهاجر، فيقصد بذلك الأشخاص الذين يهاجرون من بلد إلى اخر دورياً أو موسمياً قصد العمل[3]، والفرق بين المصطلحين هو أن الأول **Immigration** يعني الإقامة الدائمة، أما الثاني **Migration** يقصد به الهجرة المؤقتة. بالرغم من أنّ البعض[4] يرى أنّ الكلمة الأخيرة تعني حركة التنقل داخل حدود الدولة الواحدة فقط، أمّا خارج حدود الدولة فيطلق عليها تسمية **Immigration**.

الفرع الثاني/ الهجرة غير الشرعية في القانون

تعرّف الهجرة كذلك بأنّها "انتقال الأفراد من دولة لأخرى للإقامة الدائمة، على أن يتم اتخاذ الموطن الجديد مقراً وسكناً مستديماً[5].

والهجرة قد تكون مشروعة، كما قد تكون غير مشروعة، فالأولى تتم بموافقة دولتين على انتقال المهاجر من موطنه الأصلي إلى الدولة المستقبلة. أما غير المشروعة فتعني بأن المهاجرين يدخلون دولة دون إذن أو تأشيرة[6].

وبالرغم من أنّ الهجرة عملية اختيارية يقوم بها الفرد بإرادته لغرض ما، إلاّ أنّ هناك حالات يجبر فيها الفرد على ترك وطنه تحت وطأة الحروب أو لدوافع دينية أو سياسية أو ظروف اقتصادية أو مناخية[7].

ولم يتفق الفقه على تعريف موحّد للهجرة غير الشرعية يحيط بكافة الجوانب المتصلة بالظاهرة، فهناك من يرى[8] بأنّ الهجرة غير الشرعية هي: "الدخول والخروج غير القانوني

من وإلى إقليم أية دولة من قبل أفراد أو جماعات من غير الأماكن المحددة لذلك، دون التقيد والإعتداد بالضوابط والشروط التي تفرضها كل دولة في مجال تنقل الأفراد".

بينما يرى البعض الآخر[9] بأنّ الهجرة غير الشرعية هي: "انتقال من الوطن الأم إلى الوطن المهاجر إليه للإقامة بصفة مستمرة فيه، مخالفاً للقواعد المنظمة للهجرة بين الدول طبقاً لأحكام القانون الدولي والداخلي".

وبين هذا وذاك، أمكننا القول بأنّ الهجرة غير الشرعية مقصود منها: "دخول فرد أو عدة أفراد بطريقة غير قانونية لدولة أخرى دون الحصول على موافقتها بغرض الإقامة الدائمة أو المؤقتة، مخالفاً بذلك اللوائح والنظم الداخلية المنظمة للإقامة والقواعد المنصوص عليها دولياً".

المطلب الثاني/ العلاقة بين حق اللجوء والهجرة

يتداخل في كثير من الأحيان مفهوم حق اللجوء مع مفهوم الهجرة بين غير المتخصصين والأكاديميين لذلك حقّ لنا أن نقوم بتحديد العلاقة وأوجه الإختلاف بينهما من خلال تحديد أسباب اللجوء وضماناته (الفرع الأول)، على نحو يمكننا من التفرقة بين حق اللجوء والهجرة (الفرع الثاني).

الفرع الأول/ أسباب اللجوء وضماناته

حق اللجوء مفهوم قضائي يقضي بإعطاء الشخص الذي يتعرض للاضطهاد بسبب آراءه السياسية أو معتقداته الدينية في بلده، والتي قد تكون محمية من قبل سلطة أخرى ذات سيادة أو بلد أجنبي الفرصة له للتعبير عن آرائه.

وبالرغم من الأحكام المنصوص عليها في اتفاقية 1951 وبروتوكول 1967 واللّذان يشكّلان النظام الدولي الخاص بحماية اللاجئين إلاّ أّن وضعية اللاجئين في مختلف بقاع العالم لازالت تواجه تحديات كبيرة، خاصة ما يتعلق بالتزام الدول اتجاه الإتفاقية المذكورة والمشاكل المترتبة عن الخلط بين ظاهرتي اللجوء والهجرة، وإساءة استخدام نظام اللجوء وزيادة كلفته.

وبما أنّ معظم دول العالم نصت في دساتيرها على نصوص وضمانات تكفل حق اللجوء والحماية من الإرجاع القسري للوطن، إلاّ أنّ معظم الدول لم تتوصل بعد إلى الطريقة المثلى للتعامل مع احتياجات اللاجئين وحقوقهم وكيفية معاملتهم[10].

إنّ من بين الأسباب الداعية إلى اللجوء نذكر النزاعات المسلحة والحروب الأهلية، وانتهاكات حقوق الإنسان والعنف والاضطهاد بسبب اللون أو الدين أو العرق، ولذلك اعتبرت الاتفاقيات الدولية بأنّ اللاجئين فئة خاصة من الناس في حاجة ماسة للرعاية والحماية الدولية، وهو ما تلتزم بتوفيره في المقام الأول مفوضية شؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة[11].

وبناءً على ما تقدم يمكن القول بأنّ حق اللجوء يراد به الحالة القانونية التي تنشأ نتيجة لهجرة أعداد كبيرة من مواطني دولة معينة ونزوحها باتجاه دولة أو دول مجاورة لدولتهم أو لبلدان أخرى غير مجاورة، وذلك نتيجة للأخطار المحدقة بهم في بلدهم بسبب الإنتهاكات الخطيرة لحقوقهم وحرياتهم العامة التي تقع إمّا من قبل النظام الحاكم أو بسبب جماعات مسلحة خارجة عن القانون، مع ضعف الدولة المركزية، ممّا ينشأ عنه وضع إنساني صعب وخطير، يستلزم إعمال قواعد القانون الدولي الإنساني ذات الصلة.

الفرع الثاني/ حق اللجوء والهجرة غير الشرعية

تواجه عملية إعادة توطين اللاجئين في الدولة المضيفة صعوبات جمة تمثلت في قلة الإمكانات المادية المرصودة للتكفل باللاجئين وتعقد الإجراءات الخاصة بقبول طلبات اللجوء التي قد تتعدى العام في بعض الأحيان، يضاف إلى ذلك استغلال عمليات اللجوء من قبل بعض الأشخاص قصد الدخول للدول الصناعية الكبرى للحصول على عقود وصفقات عمل.

وكنتيجة للصعوبات المذكورة أعلاه شهدت العقود الأخيرة تراجعاً ملحوظاً في فرص الحصول على حق اللجوء وتشديداً كبيراً من قبل الدولة المستضيفة، وهو ما أدى بطالبي اللجوء البحث عن قنوات أخرى تمكّنهم من الدخول على غرار الهجرة غير الشرعية، خاصة عندما يكون هذا المنفذ هو الحل الوحيد لدخول الدولة والبقاء فيها[12].

وفي المقابل فإنّ بعض الإجراءات المتشددة التي تفرضها بعض الدول للحدّ من ظاهرة الهجرة غير الشرعية تمنع العديد من اللاجئين من الحصول على الحماية الدولية، خاصة وأنّ معسكرات اللاجئين تضم في كثير من الأحيان أشخاصاً ليسوا بحاجة لتلك الحماية.

وبناءً على ما ذكر، تؤكّد مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أنّ الإجراءات المتخذة للحدّ من ظاهرة الهجرة غير الشرعية يجب ألاّ تمنع اللاجئين من الوصول إلى أراضي الدول الأخرى، ممّا يتطلب ضرورة وضع برامج ومشاريع تنموية تحقّق فرص العمل في الدول التي تنطلق منها قوافل الهجرة غير الشرعية[13].

المطلب الثالث/ دوافع الهجرة غير الشرعية

تختلف دوافع الهجرة غير الشرعية، وذلك تبعاً لاختلاف مستوياتها وأهدافها، فمنها ما هو اقتصادي (الفرع الأول)، ومنها ما هو سياسي (الفرع الثاني).

الفرع الأول/ الدوافع الإقتصادية لظاهرة الهجرة غير الشرعية

يعتبر العامل الإقتصادي من أكثر العوامل المؤدية لظاهرة الهجرة غير الشرعية، خاصة وأنّ الإحصائيات تؤكّد أنّ ما لا يقل عن نصف عدد المهاجرين غير الشرعيين يتوزعون على الدول الصناعية الكبرى بنسب متفاوتة[14]، وهو ما يعكس أهمية الدافع الإقتصادي للهجرة غير الشرعية، ويحدّد نوعيتها، والتي تكون عادة هجرة دائمة لدى غالبية المهاجرين.

إنّ من بين الأسباب الإقتصادية الأخرى يلاحظ أنّ الدول التي تنطلق منها قوافل الهجرة غير الشرعية تعتمد في اقتصادياتها على الفلاحة وتصدير المواد الأولية المستخدمة في عملية التصنيع، وهي عوامل متغيرة لا يمكن الإعتماد عليها في ضمان الإستقرار الإقتصادي[15].

وعلاوة على ما ذكر أعلاه تتميز دول الإستقبال بضعف النمو الديمغرافي، في حين نجد أنّ دول المصدر تعيش مرحلة الإنتقال الديمغرافي ذات النمو السكاني المرتفع، ولذلك فما زاد عن المعروض من القوى العاملة في السوق، خاصة وأنّ فرص العمل محدودة، فالفائض مباشرة يدخل ضمن قائمة المهاجرين غير الشرعيين في إطار السعي نحو

الحصول على منصب عمل، وبخاصة أنّ هذه الدول تعاني من نسب بطالة مرتفعة مقارنة بالدول المستقبلة.

الفرع الثاني/ الدوافع السياسية والأمنية لظاهرة الهجرة غير الشرعية

تعدّ العوامل السياسية من أهم الأسباب المؤدية لارتفاع ظاهرة الهجرة غير الشرعية، ومن بين الدوافع السياسية المؤدية للهجرة خارج الدولة الضغط السياسي المصاحب للتهديد والإستيلاء والإستحواذ على السلطة، حيث تنعدم القيم الديمقراطية، ويساق الناس إلى المعتقلات بدون محاكمة، بل وبدون أسباب في غالب الأحيان لا لشيء إلاّ لكونهم ينتمون إلى تيارات سياسية معارضة[16].

دول القارة الإفريقية باعتبارها من أكبر الدول المتضررة نتيجة للصراعات الداخلية والتدخلات الأجنبية في شؤونها الداخلية، وتدهور أوضاعها السياسية والأمنية، يشكّل مواطنوها الفئة العظمى من معدلات ونسب المهاجرين غير الشرعيين سعياً منهم في الحصول على نوع من الإستقرار والأمن[17]، ولو كان ذلك على حساب رهن حياتهم ومصيرهم نتيجة للأخطار التي يتعرضون لها أثناء التنقل للدول المنشودة[18].

وفي الجزائر وبعد التحول من نظام اشتراكي قائم على أساس الأحادية الحزبية إلى نظام سياسي ديمقراطي متعدد، وما رافق ذلك من أحداث، عرفت بأحداث أكتوبر 1988 والفوضى وحالة اللّاأمن السائدة بعد ذلك، وإعلان حالة الطوارئ، كلها تعتبر من أقوى العوامل السياسية والأمنية التي دفعت بالكثيرين للهجرة بحثاً عن الأمن والإستقرار، خاصة لبلدان الإتحاد الأروبي، وبالأخص نحو فرنسا.

المبحث الثاني/ آثار الهجرة غير الشرعية وسبل مكافحتها

تلعب الهجرة غير الشرعية دوراً كبيراً في انتشار مختلف الظواهر الإجرامية، حيث أثبت الواقع العملي أن الدول التي تعاني من تداعيات الهجرة غير الشرغية سواء كانت دول مصدر أو عبور، أو دول مستقبلة لقوافل المهاجرين السريين فإنّها تعاني من ارتفاع معدلات الجريمة بصفة عامة، والجريمة المنظّمة على وجه الخصوص.

لذلك سنقوم في هذا المبحث بدراسة آثار ظاهرة الهجرة غير الشرعية بصفة عامة (المطلب الأول)، على نحو يمكّننا من رصد أخطر الجرائم المترتبة عن هذه الظاهرة (المطلب الثاني)، ثم لسُبُل مكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية (المطلب الثالث).

المطلب الأول/ آثار الهجرة غير الشرعية

تتنوع تأثيرات الهجرة غير الشرعية وتختلف من منطقة لأخرى ومن دولة لأخرى ما بين آثار اجتماعية (الفرع الأول)، واقتصادية (الفرع الثاني)، وسياسية (الفرع الثالث)، وصحية (الفرع الرابع).

الفرع الأول/ الآثار الإجتماعية لظاهرة الهجرة غير الشرعية

إنّ معظم المهاجرين غير الشرعيين يملؤهم الشعور بالإحباط واليأس، وهو ما يدفع بهم إلى دائرة الإجرام والقيام بأي عمل في سبيل الوصول إلى ما يبتغونه، مخلّفين وراءهم أسراً مفككة، خاصة وأنّ معظم هؤولاء المهاجرين يقطعون روابطهم الإنسانية والعائلية، وهو ما يؤثر على الإستقرار الإجتماعي لهم ولدولهم التي ينتمون إليها.

وممّا زاد من حدّة آثار الظاهرة هو ازدياد حالات هجرة الأطفال والنساء ضمن قوافل المهاجرين غير الشرعيين، وهو ما يطرح إشكالية التعامل مع هاتين الفئتين، خاصة وأنّ معظم المواثيق الدولية والقوانين الداخلية تمنع إعادة الأطفال دون سن معينة، وهو ما يلقي العبء على الدول المستقبلة لهؤلاء المهاجرين يتمثل في ضمان حقوق خاصة لهم كحمايتهم وتعليمهم وعلاجهم وتوفير الإقامة لهم [19].

وعلاوة على ذلك فإنّ باقي فئات المهاجرين غير الشرعيين عند إلقاء القبض عليهم فإنّهم يحتجزون في مراكز غير صحية وغير لائقة ويتعرضون لمعاملة قاسية مهينة حاطة بالكرامة، ممّا يؤثر سلباً على نفسيتهم، ما قد يعصف بحاضرهم ومستقبلهم.

ومن أخطر الآثار الإجتماعية لظاهرة الهجرة غير الشرعية نذكر شبكات تهريب البشر، والتي انتشرت على وجه الخصوص في بلدان المغرب العربي، باعتبار هذه الدول بوابة الدول الإفريقية –مصدرة قوافل الهجرة غير الشرعية- نحو أوروبا، ويتجلى الأثر السلبي الأكبر لهذه الشبكات في المعاملة القاسية والإستغلال اللّاإنساني لهؤلاء المهاجرين [20]، إذ أنّ

كل ما يهم هذه الشبكات هو الربح السريع من خلال الأساليب والعلاقات السرية، مستغلة في ذلك الرغبة الجامحة لهؤلاء المهاجرين في الوصول إلى الضفة الأروبية.

الفرع الثاني/ الآثار الإقتصادية لظاهرة الهجرة غير الشرعية

في الجزائر ارتفعت الميزانية المخصصة لمحاربة الهجرة غير الشرعية في السنوات الأربع الأخيرة أضعاف ما كانت عليه ما بين سنة 2007 و2010، خصّصت لنقل المهاجرين غير الشرعيين إلى بلدانهم مع توفير الإقامة لهم والمأكل أثناء فترة احتجازهم [21].

من جانب آخر تقوم شبكات تهريب المهاجرين باستغلالهم واستعبادهم في محاولة لكسب ثروات طائلة نتيجة الأعمال الشاقة التي يكلّف بها هؤلاء المهاجرين، بعيداً عن أعين الرقابة وبعيداً عن أبسط الظروف الصحية لمباشرة هذه الأعمال.

وعلى الصعيد الإقتصادي كذلك فإن أرباب العمل الذين يستغلون المهاجرين غير الشرعيين يتنصلون من التزاماتهم الضرائبية والمستحقات الإجتماعية الواجبة الأداء، وهو ما يساهم في بعض الجرائم المالية على غرار جريمة غسل الأموال ذات المصدر غير المشروع المترتبة عن ذلك.

وبما أنّ غالبية المهاجرين غير الشرعيين هم من فئة الشباب في سن العمل، فإنّ هذه الظاهرة تشكّل نزيفاً حاداً لليد العاملة في البلدان الأصلية التي تؤهل هؤلاء الشباب علمياً ومهنياً، في حين أنّ الدول المستقبلة لهم تستفيد من تكوينهم وخبرتهم، وبمقابل زهيد في غالب الأحيان، نظراً لعدم قدرتهم على الإعتراض على ذلك لأن إقامتهم غير قانونية.

الفرع الثالث/ الآثار السياسية لظاهرة الهجرة غير الشرعية

تساهم ظاهرة الهجرة غير الشرعية في إثارة العديد من التوترات السياسية بين الدول، دول المصدر ودول العبور ودول الإستقبال، خاصة وأنّ تزايد أعداد المهاجرين غير الشرعيين يعتبر في أعين دول الإستقبال تهاوناً من قبل دول العبور في مكافحة الظاهرة، والأمر بالمثل من قبل دول العبور اتجاه دول المصدر.

من جانب آخر من بين الإنعكاسات السياسية لظاهرة الهجرة غير الشرعية هو سهولة التأثير على فئة المهاجرين غير الشرعيين وتوظيفهم لتحقيق أغراض سياسية وأمنية معادية.

وأحياناً تلجأ بعض دول العبور إلى إجراءات صارمة من أجل محاربة ظاهرة الهجرة غير الشرعية، هذه الإجراءات تكون محل انتقاد من قبل الدول المصدر للظاهرة، ومن قبل منظمات حقوق الإنسان، وبالمقابل فإنّ تراخي دول العبور في محاربة الظاهرة يكون محل انتقاد من قبل دول الوصول التي تعتبر هذا التراخي السبب المباشر في نمو الظاهرة، وهو ما يؤدي إلى ظهور أزمات سياسية ما بين بلدان العبور والمصدر والوصول كذلك [22].

الفرع الرابع/ الآثار الصحية لظاهرة الهجرة غير الشرعية

يحمل المهاجرين غير الشرعيين أمراضاً خطيرة مثل الملاريا والسل والإيدز، والأمراض المعدية القابلة للإنتقال، ومعلوم أنّ الهجرة غير الشرعية تتم في قوافل تتكون من عشرات الأفراد في غالب الأحيان، وهو ما يجعل من كامل المجموعة معرضة لانتقال الأمراض، بما في ذلك عناصر الشرطة أو الأمن والمصالح الطبية التي تتكفل بهم في مركز الحجز في دول العبور أو الدول المستقبلة لهم في حالة إلقاء القبض عليهم.

والأخطر من ذلك في حالة عدم القبض عليهم فيتغلغلون في مجتمعات الدولة المستقبلة، ما يؤدي إلى انتشار الأمراض والأوبئة والتي قد تطول مدة القضاء عليها في غالبية الأحيان.

المطلب الثاني/ الجرائم المنظمة المترتبة عن ظاهرة الهجرة غير الشرعية

إنّ الجرائم المترتبة عن ظاهرة الهجرة غير الشرعية تمس جميع الأطراف، الدول المصدر ودول العبور والدول المستقبلة. والجزائر عموماً باعتبارها منطقة عبور، تعاني من تنامي معدلات الظواهر الإجرامية المنظمة المرتكبة من قبل المهاجرين السريين.

بالنسبة للدول المصدر نجد أنّ معظم المهاجرين غير الشرعيين ممّن يحترفون الإجرام، وضمن المطلوبين أمنياً، فيغادرون دولتهم دون أن يطالهم القانون. أمّا بالنسبة للدول المستقبلة لهؤلاء المهاجرين فمن دون شك فإنّ للمعاملة القاسية والحاطة بالكرامة تنمي روح الحقد والإنتقام والإجرام لدى المهاجرين الشرعيين، وتنمي لديهم نزعة الإنحراف وتعاطي المخدرات والإجرام بمختلف صوره وأشكاله.

من جانب آخر تشير الدراسات في هذا المجال أنّ الهجرة عير الشرعية تؤدي إلى ظهور الخلايا الإجرامية المنظمة بين أوساط المهاجرين غير الشرعيين، الذين يعملون على إدخال

الأسلحة والذخائر لزعزعة أمن الدولة المستقبلة لهم نتيجة للمعاملة العنصرية التي يعاملون بها[23]، وهو ما أدى إلى تصنيف ظاهرة الهجرة غير الشرعية في المرتبة الثانية بعد ظاهرة الإرهاب، خاصة في ظل تفاقم الظاهرة نحو الدول المتقدمة، ما دفع بهذه الأخيرة نحو تعزيز الأحكام القانونية والإجراءات الأمنية المتعلقة بعبور الأجانب.

ومن بين الجرائم المنظمة المرتكبة بكثرة نتيجة لظاهرة الهجرة غير الشرعية نذكر جريمة تزوير جوازات السفر والوثائق المتعلقة بعبور المهاجرين والعملات النقدية، إضافة لعمليات النصب والإحتيال المباشرة والإلكترونية وارتكاب جرائم تبييض الأموال، بما يعزز ظهور وازدياد أعداد الجماعات الإجرامية المنظمة.

وبناء على ما ذكر أمكننا القول بأنّ الهجرة غير الشرعية أصبحت تعتبر تهديدا على أمن واستقرار الدول المستقبلة للمهاجرين غير الشرعيين وكذا دول العبور بما فيها الجزائر، وذلك راجع لعديد الآثار التي تنجر عن توافد المهاجرين غير الشرعيين من شتى المناطق الإفريقية والتي تمس كل مجالات الحياة الاقتصادية منها والاجتماعية، الثقافية والسياسية، خاصة بعد ظهور التهديدات الدولية الجديدة التي يمكن أن تنجر عن هؤلاء المهاجرين غير الشرعيين من إرهاب، تسول، جريمة منظمة، تجارة المخدرات وغيرها من التهديدات التي أصبحت ظواهر تؤرّق المجتمع وتهدّد أمنه في الجزائر.

من أبرز هذه المنظمات الإجرامية شبكات متخصصة في احتراف تزوير الأوراق النقدية بمختلف فئاتها، وبمختلف العملات بما في ذلك الدينار الجزائري، ناهيك عن انتشار المنظمات الإجرامية المتاجرة في المخدرات والدعارة وشبكات التجسس.

إنّ من أبرز الظواهر الإجرامية المنظمة كذلك، قيام المنظمات الإجرامية بتسيير شبكات العمالة غير المشروعة لفئة المهاجرين السريين يزيد من جرائم السرقة والنصب والكسب غير المشروع وترويج المخدرات، وظهور التنظيمات الإجرامية المحترفة في جرائم غسل الأموال وتزويرها كذلك.

المطلب الثالث/ سُبُل مكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية

إنّ مكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية تقتضي البحث عن الآليات والسُبُل الأمنية الكفيلة بمحاربة الهجرة غير الشرعية (الفرع الأول)، ثم للسبل الدبلوماسية (الفرع الثاني)، فالقانونية (الفرع الثالث).

الفرع الأول/ الآليات الأمنية لمكافحة الهجرة غير الشرعية

تعتبر الإستراتيجية الأمنية لمكافحة الهجرة غير الشرعية من أهم الآليات الكفيلة بالحدّ من الظاهرة، فالجزائر وكغيرها من الدول التي تعاني من آثار هذه الظاهرة، عملت على ضبط وتنظيم استراتيجيتها الأمنية، وذلك من خلال حشد وسائل مادية وبشرية هائلة، خاصة من قبل مصالح الدرك الوطني والأمن الوطني والقوات البحرية وحرس الحدود.

فقامت الدولة بإجراءات وقائية على مستوى الساحل والبر بالتنسيق مع مختلف الأجهزة الأمنية المذكورة تمثلت في القيام بدوريات على طول الساحل البحري والشريط الحدودي الصحراوي، وبدعم من القوات الجوية واستخدام أجهزة متطورة للرصد على طول الشريط الحدودي للجزائر، وبالأخص الشريط الحدودي الجنوبي الذي يعتبر منفذاً للمهاجرين غير الشرعيين والذي يمتد على طول الحدود الجنوبية لولايتي أدرار وتمنراست.

ومن الآليات الأمنية الأبرز التي اعتمدتها الجزائر في مكافحة الهجرة غير الشرعية إنشاء جهاز مركزي لمكافحة الهجرة غير الشرعية تتفرع عنه 11 فرقة متخصصة في محاربة الظاهرة[24].

وعلاوة على ذلك تعمل الأجهزة الأمنية على القيام بحملات تحسيسية ودورات تكوينية في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية.

الفرع الثاني/ الآليات الدبلوماسية لمكافحة الهجرة غير الشرعية

من أبرز المجهودات الدبلوماسية للدولة الجزائرية في إطار محاربة الهجرة غير الشرعية قامت الجزائر بإبرام عدة اتفاقيات مع دول أروبية الغرض منها ترحيل الرعايا الجزائريين المهاجرين بطريقة غير شرعية، كما قامت الجزائر بالمصادقة على بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين[25] المكمّل لاتفاقية الأمم المتحدة لسنة 2000.

وفي نفس الإطار، تم التوقيع على عدة اتفاقيات ثنائية وجماعية ما بين الجزائر ودول الإتحاد الأروبي من أجل التعاون وتقديم الدعم اللوجيستي للجزائر لصد قوافل المهاجرين غير الشرعيين القادمين من إفريقيا.

وفي هذا الإطار أعربت العديد من الدول الإفريقية بما في ذلك الجزائر عن تذمرها من سياسة دول الإتحاد الأروبي اتجاه المهاجرين غير الشرعيين، والمتمثلة في استقبال الحاصلين على شهادات عليا فيما تقوم بترحيل الآخرين منهم، وهو ما يؤدي إلى تفريغ الدول الإفريقية من طاقاتها وكفاءاتها العلمية، ما يفاقم من معاناة هذه الدول علمياً واقتصادياً، وعلى مختلف الأطر بصفة عامة.

الفرع الثالث/ الآليات القانونية لمكافحة الهجرة غير الشرعية

تزخر المنظومة القانونية في الجزائر بكم هائل من النصوص القانونية المتعلقة بمحاربة الهجرة السرية، سواء في النصوص القانونية العامة أو نصوص خاصة، من بينها القانون رقم 08-11 الصادر بتاريخ 25 جوان 2008، والمتعلق بشروط دخول الأجانب وإقامتهم بها وتنقلهم فيها [26]، والذي ينص على ضرورة إلقاء القبض على المهاجرين السريين وطردهم إلى بلدانهم الأصلية على ألاّ تتجاوز فترة حجزهم 30 يوماً على أقصى تقدير[27]. بعد ذلك تمّ تجريم ظاهرة الهجرة غير الشرعية بمقتضى القانون رقم 09-01 المعدل لقانون العقوبات [28]، والذي بموجبه تمّ فرض عقوبات قاسية تتمثل في الحبس من شهرين إلى 06 أشهر، وبغرامة من 20.000 دج إلى 60.000 دج لكل أو أجنبي جزائري يقيم أو يغادر الإقليم الوطني بصفة غير شرعية [29].

وبدورها المادة 303 مكرر 30 من قانون العقوبات جرّمت شبكات الهجرة غير الشرعية وعاقبت على ذلك بالحبس من 03 سنوات إلى 05 سنوات وبغرامة من 300.000 دج إلى 500.000 دج، وفي حالة ما إذا ارتكبت جريمة تهريب المهاجرين غير الشرعيين مع توافر أحد الظروف التالية:

- إذا سهّلت وظيفة الفاعل ارتكاب الجريمة.
- إذا ارتكبت الجريمة من أكثر من شخص.
- إذا ارتكبت الجريمة بحمل السلاح أو التهديد باستعماله.

- إذا ارتكبت الجريمة من طرف جماعة إجرامية منظمة.

حينها تصل العقوبة إلى 20 سنة سجن، والغرامة من 1000.000 دج إلى 2000.000 دج. ويعفى من العقوبة كل من يبلغ السلطات الإدارية والقضائية عن جريمة تهريب المهاجرين قبل البدء في تنفيذها، وتخفّض العقوبة للنصف إذا كان التبليغ بعد التنفيذ وقبل تحريك الدعوى العمومية [30].

وجرّم القانون المذكور أعلاه عن عدم التبليغ عن جريمة تهريب المهاجرين بعقوبة الحبس من سنة إلى 05 سنوات، وبغرامة من 100.000 دج إلى 500.000 دج.

وفي الأخير أمكننا القول بأنّ ظاهرة الهجرة غير الشرعية أخذت أبعاداً خطيرة في ظهور الجريمة المنظمة بالجزائر سواء كدولة عبور أو دولة مصدر، وذلك نظراً لما لهذه الجرائم من انعكاسات سلبية على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي والأمني والسياسي، وهو ما يحتّم على السلطات في الجزائر مضاعفة الجهود، وتشديد الإجراءات الأمنية المتعلقة بحدودها، والعمل على خلق مشاريع تنموية استثمارية تعمل على توفير مناصب الشغل وتقلّل من معدلات المهاجرين من طاقاتها الشبانية نحو القارة الأوربية.

خاتمة

يتمتع الإنسان بحرية التنقل وفقاً لما تنص عليه مختلف المعاهدات والإتفاقيات والمواثيق الدولية، إلاّ أنّ هذه الحرية يجب أن تكون وفق الأطر والضوابط التي تحددها كل دولة وفقاً لقوانينها الداخلية انطلاقاً من مبدأ سيادة الدول على إقليمها.

ونظراً لبعض الضوابط المتشددة التي أقرتها بعض الدول -خاصة المتقدمة- من جهة، والأوضاع المتردية في دول أخرى من جهة أخرى، ارتفعت معدلات الهجرة غير الشرعية بشكل رهيب، وهو الأمر الذي أدّى إلى ظهور تنظيمات إجرامية متخصصة على غرار شبكات التزوير والمتاجرة بالمخدرات وتبييض الأموال وغيرها من أوجه الجريمة المنظمة الأخرى، وهو ما دفعنا في هذه الورقة البحثية إلى التطرق لمفهوم ظاهرة الهجرة غير الشرعية وأسبابها، ورصد المخاطر والظواهر الإجرامية المنظمة المترتبة عنها، وآليات مكافحتها.

وبعد التوصل إلى جوانب القصور في محاربة الظاهرة لا سيما في الجزائر، توجّب طرح التوصيات التالية:

- زيادة التنسيق والتعاون بين مختلف الأجهزة الأمنية الداخلية والدولية، وتبادل المعلومات والخبرات، ومعاهدات تسليم المجرمين والمتهمين، والحرص على استخدام أحدث الوسائل التكنولوجية لإحكام الرقابة على الحدود.
- الإهتمام بتطبيق المعايير الدولية الخاصة بأمن المواني‌ء، والتي أثبت الواقع استخدامها وبكثرة في تهريب قوافل المهاجرين.
- العمل على خلق استراتيجية اجتماعية، اقتصادية تنموية، وتربوية متكاملة، وترشيد الحكم وتوفير فرص عمل للقضاء على الأسباب المؤدية للهجرة غير الشرعية.
- إصدار نصوص قانونية خاصة من شأنها معالجة ظاهرة الهجرة غير الشرعية بالجزائر سواء كبلد مصدر أو بلد عبور، والعمل على تحيين هذه النصوص القانونية بصفة مستمرة.
- العمل على استقطاب الكفاءات الجزائرية في الخارج من خلال تقديم تحفيزات وتسهيلات مادية ومعنوية، قصد إدماجهم في مختلف القطاعات تحضيراً لمساهمتهم في التنمية الحقيقة التي تساهم في استقرار أبناء هذا الوطن وتعزّز لديهم روح الوطنية.
- إيجاد مرصد مغاربي يضم كل من تونس والجزائر والمغرب بغية تقوية الحوار والتواصل وإيجاد الآليات الكفيلة بمحاربة الظاهرة مغاربياً، خاصة وأنّ الدول المذكورة تعتبر بمثابة بوابة المهاجرين غير الشرعيين القادمين من إفريقيا نحو أروبا.
- التعاون الفعال بين دول الشمال والجنوب من خلال مساهمة دول الشمال في تنمية دول الجنوب، والعمل على تحقيق الأمن والإستقرار، والحدّ من خلق بؤر النزاعات والصراعات الداخلية بهذه الدول، والتي تعدّ المسبب الرئيسي لظاهرة الهجرة غير الشرعية.

الهوامـش

[1] - معجم الكافي، شركة المطبوعات للنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة، بيروت، لبنان، 1994، ص: 1055.

[2] - سورة الحشر، الآيـة 09.

[3] -Oxford Advanced Leavners Dictionary، Oxford University، Press، 4 th Edition، UK، 1999 .

[4] - محمد البربري، **الهجرة الوافدة من منظور أمني (دراسة تطبيقية على جمهورية السودان)**، رسالة لنيل درجة الدكتوراه في علوم الشرطة، كلية الدراسات العليا، أكاديمية الشرطة، القاهرة، 1992، ص: 05. **نقلاً عن:** د. أحمد رشاد سلام، **الأخطار الظاهرة والكامنة على الأمن الوطني للهجرة غير المشروعة**، ورقة بحثية قدمت في الندوة العلمية: "مكافحة الهجرة غير المشروعة"، الرياض، 08-10 فيفري 2010، ص: 203.

[5] - صالح نامق، **الهجرة والتضخم السكاني والتنمية الإقتصادية في جمهورية مصر العربية**، دار المعارف، د س، ص: 31.

[6] - عثمان الحسن محمد نور، ود. ياسر عوض الكريم المبارك، **الهجرة غير المشروعة والجريمة**، مركز الدراسات والبحوث، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2008، ص: 17.

[7] - أحمد رشاد سلام، المرجع السابق، ص: 207.

[8] - أحمد رشاد سلام، نفس المرجع، ص: 211.

[9] - طارق خضر، **قرارات إبعاد الأجانب والرقابة القضائية عليها**، مجلة مركز بحوث الشرطة، القاهرة، 2003، ص: 23.

[10] - عبد الرحمان كمال محمد، **الصلة بين اللجوء والهجرة**، ورقة بحثية قدمت في مؤتمر "أثر تهريب المهاجرين غير الشرعيين"، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، السعودية، 2004، ص: 04.

[11] - عثمان الحسن محمد نور، ود. ياسر عوض الكريم المبارك، المرجع السابق، ص: 21.

[12] - عبد الرحمان كمال محمد، المرجع السابق، ص: 06.

[13] - مركز دراسات اللاجئين، **نشرة الهجرة القسرية**، عدد 26، أكسفورد، المملكة المتحدة البريطانية، 2006.

[14] - تتراوح هذه النسب من مجموع المهاجرين بـ: 34 ٪ في أروبا، و 23 ٪ في أمريكا الشمالية، و28 ٪ في اسيا. **انظر في ذلك:** سمير رضوان، هجرة العمالة في القرن الحادي والعشرين، مجلة السياسة الدولية، العدد 165، جوان 2006، ص: 93.

[15] - ساعد رشيد، **واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر من منظور الأمن الإنساني**، المرجع السابق، ص: 53.

[16] - محمد رشيد الفيل، **الهجرة وهجرة الكفاءات العلمية العربية والخبرات الفنية أو النقل المعاكس للتكنولوجيا**، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000، ص: 42.

[17] - ساعد رشيد، المرجع السابق، ص: 60.

[18] - هاشم فياض، **افريقيا: دراسات في حركة الهجرة السكانية**، مركز البحوث والدراسات الإفريقية، ليبيا، 1992، ص: 31.

[19] - علي الحوت، **الهجرة غير الشرعية إلى أوربا عبر بلدان المغرب العربي**، منشورات الجامعة العربية، الطبعة 01، طرابلس، 2007، ص: 108.

[20] - داد ولد مولود، العثور على جثة 15 مهاجر بشواطيء جزر الكناري، جريدة الخبر، 19 أفريل 2004، ص: 24. **نقلاً عن:** رابح طيبي، **الهجرة غير الشرعية (الحرقة) في الجزائر من خلال الصحافة المكتوبة (دراسة تحليلية لجريدة الشروق اليومي 01 جانفي 2007 – 31 ديسمبر 2007)**، رسالة لنيل شهادة الماجستير في علوم الإعلام والإتصال، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2008-2009، ص: 58.

[21] - رابح طيبي، نفس المرجع، ص: 40.

[22] - اريكا فيللر، **هجرة منطقة البحر المتوسط (ضرورة توفير رد شامل)**، نشرة الهجرة القسرية، العدد 26، أوت 2006، ص: 55.

[23] - عثمان الحسن محمد نور، ود. ياسر عوض الكريم المبارك، المرجع السابق، ص ص: 81-82.

[24] - **تم إنشاء هذه الفرق بكل من ولاية:** الجزائر، وهران، بشار، تلمسان، تمنراست، أدرار، غرداية، ورقلة، قسنطينة، سوق أهراس. **نقلاً عن:** رابح طيبي، المرجع السابق، ص: 82.

[25] - بروتوكول **مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو** المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية المعتمدة من طرف الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة يوم 15 نوفمبر سنة 2000 والمصادق عليها بتحفظ بموجب المرسوم الرئاسي رقم 03-418 المؤرخ في 14 رمضان عام 1424 الموافق ل 9 نوفمبر سنة 2003.

[26] - القانون رقم 08-11 المؤرخ في 25 يونيو 2008، يتعلق بشروط دخول الأجانب إلى الجزائر وإقامتهم بها وتنقلهم فيها، المنشور بالجريدة الرسمية العدد 36، مؤرخة في 02 يوليو 2008، ص: 04.

[27] - المادة 37 من القانون 08-11 السالف الذكر.

[28] - قانون رقم 09-01 مؤرخ في 29 صفر عام 1430 الموافق 25 فبراير سنة 2009 يعدل ويتمم الأمر 66-156 المؤرخ في 18 صفر عام 1386 الموافق 8 يونيو سنة 1966 **والمتضمن قانون العقوبات**، المنشور بالجريدة الرسمية عدد 15 لسنة 2009.

[29] - المادة 175 من القانون 09-01 المعدل **لقانون العقوبات** والمذكور أعلاه.

[30] - المادة 303 مكرر 36 من **قانون العقوبات** المعدل والمتمم.